الحزب الوطنى الديمقراطى
الأمانة العامة
لجنة الشئون الاقتصادية والمالية

بسم الله الرحمن الرحيم

لقاء العمل السنوى الرابع
حـــول
القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى
التحديات الجديدة ومداخل المواجهة

٢٩ - ٣٠ يناير ١٩٩٥

القدرة التنافسية للجهاز المصرفى المصرى
فى ظل اتفاقية الجات

ورقه مقدمة من
أ. على محمد نجم
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
بنك الدلتا الدولى

القدره التنافسيه للجهاز المصرفى المصـــرى

فى ظل اتفاقية الجـــــــــــات

يعتبر قطاع الخدمات المالية من اهم القطاعات التى دارت حولهـا مفاوضات دورة اورجواى • وقد شاركت مصر فى مفاوضات الخدمات بصفة عامة ومفاوضات الخدمات المالية بصفة خاصة حيث ان مصر من الدول التى قطعت شوطا لا بأس به فى تحرير الخدمات المصرفيه منذ منتصف السبعينات •

وقد حرصت مصر على توفير الضمانات اللازمة لتحرير هذا القطـــاع بشكل تدريجى وعدم التحرير الكامل وفقا للاسلوب الذى كانت الـــــدول المتقدمة ترغب فى تطبيقه على كافة الدول •

وقد اسفرت هذه المفاوضات عن التوصل الى التزامات تتناســب مع القواعد والقوانين المصرية التى تحكم تجارة الخدمات دون تحمل اعبـاء التزامات اضافية خاصة فى مجال العمل المصرفى •

تحرير القطاع المصرفـــــى :

تبعا للمذكرة الصادرة عن " ادارة الجات والانكتاد " التمثيـل التجارى التابع لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية فان مصر قد وافقت على التزامات خاصة بتحرير قطاع العمل المصرفى تتمثل فى :

* السماح بانشاء بنوك مشتركة مع التزام الشريك الاجنبى بتدريـــب العاملين فى البنـــك •

* السماح بانشاء فروع للبنوك الاجنبية فى اطار الشروط التـــــى يحددها وزير الاقتصاد واحتياجات السوق المصرية •

* السماح بانشاء مكاتب تمثيل للبنوك الاجنبية بشرط عدم الجمع بين فرع بنك اجنبى ومكتب تمثيل لنفس البنك ٠

القدره التنافسيه للبنوك المصريـــــــــة :

تجدر الاشارة اولا الى ان الجهاز المصرفى المصرى قد شهد منـــذ منتصف السبعينات خطوات تحريرية هامة عند صدور قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، اذ سمح للبنوك الاجنبية بتأسيس البنوك المشتركة وفتـــح فروع ومكاتب تمثيل لها فى مصر ٠ وقد ادى هذا الى زيادة عدد البنـــوك العاملة فى مصر الى نحو ١٠٠ بنك ٠ كما تضمنت قائمة البنوك الاجنبيـة التى مارست اعمالها فى مصر عددا من البنوك العالمية الكبرى ٠

وعلى الرغم مما واجهته البنوك المصريه فى ذلك الوقت من منافسة قوية لبنوك عالمية تقدم احدث الخدمات وتستخدم اكثر الاساليب تطورا فى العمل المصرفى ، الا انها استطاعت ان تواكب التغيرات السريعة وتطـــور خدماتها وتحدث اساليبها وتصبح اقوى واقدر مما كانـــت ٠

وهكذا مضت فترة تزيد عن خمسة عشر عاما اتسع فيها نشاط الجهـاز المصرفى واكتسبت البنوك المصرية خبرة اوسع وآداء اقوى واصبح لديهـــا كوادر مصرفيه على درجة عالية من الكفاءة ٠

واليوم فان تحرير الخدمات المالية على الصعيد العالمى انمـــا يعنى انه سيكون على البنوك المصرية ان تجتاز مرة اخرى مرحلة جديـــدة وهامة من مراحل تطورها ونموهـــا ٠

١ - الجوانب الأيجابيـــــــــــة :

تتمثل اهم الجوانب الايجابيه التى يمكن الافادة منها فى مجـــال تحرير عمل البنوك على الصعيد العالمى فيما يلـــى :

* اتاحة فرصة التواجد الفعال للبنوك المصرية فى السوق المصرفيـــه الدولية وذلك من خلال انشاء البنوك او فروع البنوك فى الخارج •

* تدفق التكنولوجيا العالمية الحديثه الى السوق المصرفى المحلى حيث يتيح ذلك وجود فروع للبنوك الاجنبية فى مصر وممارستها للانشطـــة المصرفيه غير المتوافرة فى السوق المصرفى المصرى •

* اتاحة الفرصة امام البنوك المصرية لممارسة انشطة وخدمات مصرفيـــه جديدة لم تكن تزاولها من قبـــل •

* توفير المزيد من الكوادر المصرفية المؤهلة للتعامل مع الســـوق المالى الدولى حيث يمكن وضع بعض الشروط فيما يتعلق بالعمالـــة وتدريب الكوادر المحلية وذلك كطلب اضافى امام البنوك الاجنبيـــة الراغبة فى التواجد فى السوق المصرفية المصرية •

* الاستفادة من تواجد البنوك الاجنبية فى تقوية الصلات المصرفيـــة الدولية للبنوك المصريـــة •

٢ - بعض المخاطر المحتملـــــــــة :

وفى الجانب الآخر فان الاتفاقيه تمثل مخاطر حقيقيـــة يمكـــن ان تواجه الجهاز المصرفى المصرى وتتمثل فى :

- وجود مزايا وقدرات تنافسية عالية للعديد من البنوك الاجنبية ولـذا فقد يؤدى فتح الاسواق المحلية امام تلك البنوك الى سيطرتها علـــى

عدد من الخدمات المصرفية سواء تلك التى تتمتع فيها بميزة تنافسية او تلك الخدمات التى تكون جديدة تماما على السوق المصرفية المحلية ٠

- تزايد المخاطر التى قد تواجهها البنوك المصرية نظرا لزيادة الضغوط التنافسية واتجاه البنوك الى مزاولة عدد كبير من الانشطة الجديدة عليها وذلك فى فترة وجيزة ٠

- تواجد البنوك المصرية على الساحة المصرفية الدولية يعد محدودا للغاية ، كما ان حجم اصولها ورؤوس اموالها يعد صغيرا بالقياس بالبنوك العالمية التى اتجهت فى السنوات الاخيرة الى تكوين كيانات ضخمة سواء بالاندماج او بشراء وحدات مصرفية كبيرة ٠

- فى ظل التحرير الكامل للتجارة الدولية فى مجال الخدمات المالية وما يتطلبه ذلك من اتساع شبكة الفروع على مستوى العالم فان قدرة البنوك المحلية على المنافسة فى الأسواق الخارجية امر يحتاج الى حرية الحركة والمخاطرة ٠

وفيما يتعلق بقدرة البنوك المصرية على المنافسة داخل السوق المحلى فانت الامر يتطلب الاهتمام من جانب البنك المركزى والسلطات التشريعية بالضوابط التى تعمل فى نطاقها البنوك الاجنبية من حيث رأس المال والملكية والعمالة المحلية وما الى ذلك من ضوابط ضرورية للحفاظ على الصالح القومى ٠

وكما هو الحال فى الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية ، فان البنوك المركزية الاوروبية وبنك الاحتياط الامريكى تتطلب توافر مجموعة من الصفات فى البنوك والمؤسسات المالية

الراغبة فى العمل داخل اسواقها • وتتناول هذه الصفات جميع اوجه نشاط البنك الاجنبى واوضاعه المالية بما فى ذلك تقدير السلطات المعنية لسمعته المالية المحلية والدولية •

ولذلك يتعين على البنك المركزى المصرى - مع التسليم الكامل بضرورة تحرير العمل المصرفى وبما جاء فى الاتفاقية - ان يضع الشروط المناسبة لقيام البنوك الاجنبية بمزاولة عملها فى مصر بصورة يطمئن الى سلامتها والى اثرها على الاقتصاد الوطنى •